ARAB WATCH COALITION

دليل للمنظمات في المنطقة العربية حول صندوق النقد الدولي

2024

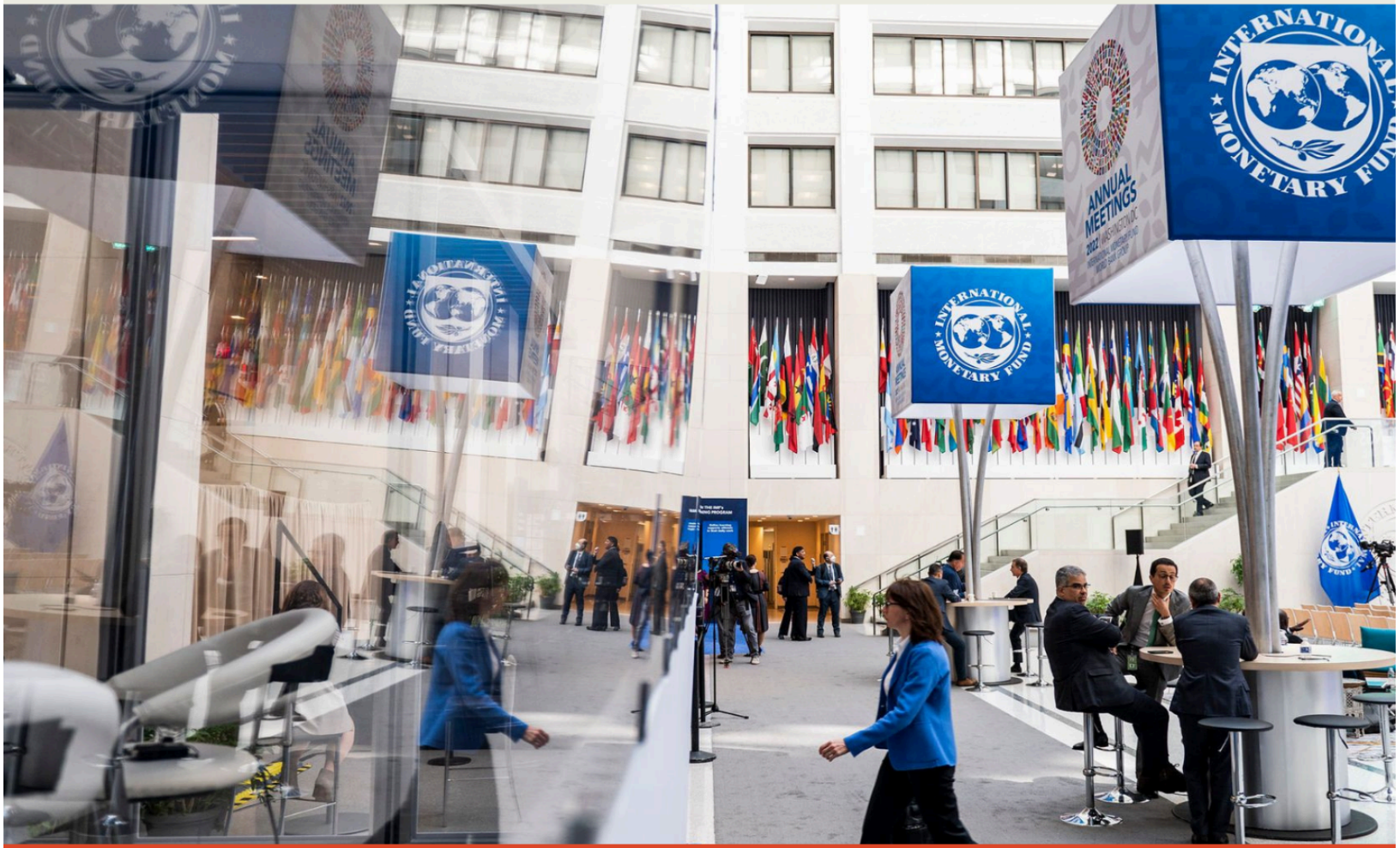

مقدمة

تمثل هذه الأداة جزءًا من سلسلة مكونة من ثلاث أدوات تهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني، والناشطين، وصانعي السياسات من اكتساب فهم شامل لصندوق النقد الدولي، وآلية عمله، وطرق التعامل معه بفعالية. تُبنى كل أداة على سابقتها، مقدمةً نهجًا متسلسلًا ومنهجيًا لفهم سياسات صندوق النقد الدولي، وأنواع القروض التي يقدمها، وشروطه. وعند الحاجة، ستتضمن كل أداة تعليمات حول كيفية العثور على المعلومات الضرورية على موقع صندوق النقد الدولي.

الدليل الأول: فهم وظائف صندوق النقد الدولي الأساسية وأنواع القروض

تقدم هذه الأداة الأساسيات عبر شرح أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي، مثل دوره في الرقابة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز التعاون النقدي العالمي. كما تقدم شرحًا تفصيليًا لأنواع القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك القروض الميسرة وغير الميسرة، وتوضح مفهوم "الشروط" – أي التغييرات المطلوبة في السياسات مقابل الحصول على الدعم المالي من الصندوق. الهدف هو تزويد منظمات المجتمع المدني بالمعرفة اللازمة لفهم كيفية تأثير هذه الوظائف والقروض على السياسات الاقتصادية للدول، وبالتالي على النسيج الاجتماعي فيها.

الدليل الثاني: هيكلية صندوق النقد الدولي وأقسامه المؤسسية

تتناول هذه الأداة الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وحوكمته، بما في ذلك الأقسام الرئيسية وآليات صنع القرار. يتضمن هذا الجزء تحليلًا ديناميكيًا لسلطة التصويت وحصص المساهمة التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار. على سبيل المثال، تلعب إدارة الشؤون المالية دورًا محوريًا في صياغة السياسات المالية العالمية. كذلك، تمثل إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة (SPR) جهة مهمة ومؤثرة في اتخاذ القرار داخل الصندوق؛ إذ تقوم بمراجعة جميع التقارير والبرامج الرئيسية لضمان اتساقها مع السياسات العامة للصندوق، مما قد يعطي الأولوية للأهداف المؤسسية على حساب خصوصيات الدول. يعد فهم هذه الأقسام ضروريًا لمعرفة كيفية التأثير أو مراقبة برامج صندوق النقد، خاصةً تلك التي تؤثر على الإنفاق الاجتماعي والإصلاحات الاقتصادية في البلدان المقترضة. كما تستعرض هذه الأداة كيف يمكن أن يحد هيكل الصندوق من مشاركة الدول النامية، بينما تهيمن الاقتصادات المتقدمة على النقاشات غالبًا.

الدليل الثالث: كيف ومتى يمكن القيام بالمناصرة مع صندوق النقد الدولي

تركز هذه الأداة النهائية على استراتيجيات المناصرة وتوجيه منظمات المجتمع المدني حول كيفية التواصل الفعال مع صندوق النقد الدولي والحكومات الوطنية أثناء مفاوضات القروض أو تنفيذ البرامج. وبناءً على الأفكار المستخلصة من الأداتين السابقتين، تقدم هذه الأداة نصائح عملية حول كيفية استخدام تقارير الصندوق، مثل مشاورات المادة الرابعة، كأدوات للمناصرة. كما تستعرض اللحظات الأساسية في عمليات الصندوق – مثل صرف القروض، والمراجعات، ومتابعة الشروط ، والتي تمثل فرصًا هامة للتأثير من خلال المناصرة. ستتضمن هذه الأداة أمثلة على نجاحات سابقة

لمنظمات المجتمع المدني، وتسلط الضوء على كيفية اقتراح سياسات بديلة تتوافق مع أولويات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

الدليل الأول: فهم وظائف صندوق النقد الدولي الأساسية وأنواع القروض

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة تحتل موقعًا مركزيًا في النظام المالي العالمي. تأسست في عام 1944 لتعزيز التعاون النقدي الدولي وضمان الاستقرار المالي. ورغم أن الهدف الرئيسي للصندوق هو تحقيق استقرار الاقتصاديات ومنع الأزمات، إلا أن تدخلاته—وخاصة من خلال القروض—لها آثار واسعة النطاق على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدول التي يتعامل معها.

يعمل صندوق النقد الدولي من خلال تقديم المساعدات المالية لحكومات الدول الأعضاء التي تواجه أزمات اقتصادية حادة أو تسعى لتجنبها. ومع ذلك، وبخلاف البنوك التنموية، فإن تمويل الصندوق غير مخصص لمشروعات أو قطاعات معينة، مما يمنح الدول المتلقية لقروض الصندوق حرية كبيرة في كيفية استخدام الأموال، بشرط الالتزام بالشروط التي يضعها الصندوق. وتأتي معظم قروض الصندوق مصحوبة بشروط تلزم الحكومات بتنفيذ تغييرات معينة في السياسات لضمان الحصول على التمويل. تهدف هذه الشروط عادة إلى تحقيق توازن في الميزانية من خلال زيادة الإيرادات (مثل الإصلاحات الضريبية) وتقليص النفقات (وغالبًا ما يتم ذلك عبر تخفيض الخدمات الاجتماعية أو الدعم). ورغم أن الهدف هو استعادة الاستقرار الاقتصادي، فإن هذا النهج قد أثار انتقادات واسعة بسبب آثاره الاجتماعية وتواضع نجاحه في تحقيق التوازن المالي المستدام. إذ إن إجراءات التقشف، لا سيما التي تستهدف الإنفاق الاجتماعي، غالبًا ما تعمق الفوارق الاجتماعية ويمكن أن تعيق الانتعاش الاقتصادي من خلال تقليص الطلب وإبطاء النمو.

هناك بدائل أكثر شمولية وعدالة يمكن تبنيها. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن تؤدي الإصلاحات التي توسع قاعدة الضرائب—مثل مكافحة التهرب الضريبي، وفرض الضرائب التصاعدية، أو فرض الضرائب بفعالية على الثروات ورؤوس الأموال—إلى زيادة الإيرادات دون تحميل الشرائح السكانية الضعيفة أعباء إضافية. وفي المقابل، فإن العديد من الشروط التي يفرضها الصندوق، كإجراءات التقشف والإصلاحات المالية الواسعة أو التعديلات الهيكلية، تتعرض لانتقادات لكونها تؤثر بشكل غير متناسب على رفاهية المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض.

فيما يلي، تقدم الأداة دليلاً شاملاً حول الوظائف الأساسية لصندوق النقد الدولي، وهي: الإقراض، والرقابة الاقتصادية، وبناء القدرات.

الإقراض بشروط

يُعد توفير القروض للدول الأعضاء التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات—أي عندما تعجز دولة ما عن دفع مستحقاتها أو خدمة ديونها الخارجية—واحدة من أبرز أدوار الصندوق. غالبًا ما تؤدي هذه الأزمات الاقتصادية إلى عدم الاستقرار المالي، مما يدفع الدول إلى طلب مساعدة الصندوق. يقدم الصندوق أدوات إقراض مختلفة، تتوافق مع مستوى التنمية في الدولة، وطبيعة الأزمة التي تواجهها، واحتياجاتها المالية المحددة. ويمكن تقسيم هذه القروض إلى نوعين رئيسيين: القروض غير الميسرة، التي تُقدم بأسعار فائدة تستند إلى السوق، والقروض الميسرة التي تُقدم بأسعار فائدة منخفضة أو معدومة للدول ذات الدخل المنخفض.

قبل التطرق إلى أدوات الإقراض المحددة، من المهم فهم بعض الآليات المالية الأساسية المرتبطة بالإقراض من صندوق النقد الدولي.

بالإضافة إلى أسعار الفائدة القياسية، يفرض الصندوق رسومًا إضافية على القروض التي تتجاوز حصة اقتراض الدولة أو إذا تم تمديد مدة القرض. تهدف هذه الرسوم إلى تشجيع السداد في الوقت المحدد، ولكن بالنسبة للدول التي تعاني من ضائقة اقتصادية، يمكن أن تزيد من عبء الديون. وقد كانت هذه الرسوم محل انتقاد من قبل منظمات المجتمع المدني، حيث يمكن أن تفاقم التحديات المالية في الدول المقترضة، خاصة عند مواجهة صعوبات في الامتثال لشروط قروض الصندوق.

حقوق السحب الخاصة هي أداة من أدوات الاحتياطي الدولي التي أنشأها صندوق النقد الدولي لزيادة احتياطيات الدول الأعضاء. هذه الحقوق لا تمثل عملة فعلية، بل هي نوع من المطالبة بالعملة، حيث يمكن تحويلها إلى عملات قابلة للتداول الحر في الدول الأعضاء بالصندوق. يتم تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة وفقًا لسلة من خمس عملات رئيسية دولية: الدولار الأمريكي، واليورو، والرينمينبي الصيني، والين الياباني، والجنيه الإسترليني البريطاني. يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة لتعزيز احتياطيات الدولة، أو لسداد المدفوعات، أو تحويلها إلى عملة صعبة، مما يوفر سيولة دون خلق ديون إضافية. ويقوم الصندوق بتخصيص حقوق السحب الخاصة بشكل دوري للدول الأعضاء بناءً على حصصها.

نوع القرض	الدول المستهدفة	المدة	فترة السداد	الشروط
اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)	البلدان المتوسطة وذات الدخل المرتفع (وأحيانًا البلدان منخفضة الدخل)	مرنة، عادةً من 12 إلى 24 شهرًا	تستحق في غضون 3¼-5 سنوات من الصرف	إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي
التسهيل الممدد (EFF)	البلدان المتوسطة وذات الدخل المرتفع (ولكن أحيانًا البلدان منخفضة الدخل)	3 سنوات (يمكن تمديدها حتى أربع سنوات)	4.5-10 سنوات	إصلاحات أعمق للتحديات الهيكلية والضعف الاقتصادي
خط الائتمان المرن (FCL)	البلدان ذات الأسس الاقتصادية القوية	1-2 سنوات (قابلة للتجديد)	على مدى فترة من ¾3 إلى 5 سنوات	لا يتطلب إصلاحات، يتم التأهل بشكل أساسي مسبقًا
خط الوقاية والسيولة(PLL)	البلدان ذات السياسات السليمة ولكن بها بعض الثغرات	6 أشهر أو من 1 إلى 2 سنة	على مدى فترة من ¾3 إلى 5 سنوات	شروط خفيفة (مثل الانضباط المالي، أهداف التضخم)
تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	البلدان منخفضة الدخل التي حققت بعض الاستقرار الاقتصادي الكلي مع احتياجات تمويل متقطعة	1-3 سنوات (بما في ذلك فترة سماح 4 سنوات)	فترة سماح لمدة أربع سنوات ومدة استحقاق نهائي ثماني سنوات	إصلاحات للقضايا قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، من خلال إجراءات مسبقة ومعايير هيكلية ومعايير الأداء
التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	الدول منخفضة الدخل	3-5 سنوات	فترة سماح 5½ سنوات، ومدة استحقاق نهائي 10 سنوات	استقرار قصير الأجل وإصلاحات هيكلية مرتبطة بالنمو
تسهيل الائتمان السريع (RCF)	البلدان منخفضة الدخل في حالات أزمات ميزان المدفوعات الطارئة	دفعة واحدة	فترة سماح 5½ سنوات، ومدة استحقاق نهائي 10 سنوات	شروط مخففة، للحالات الطارئة

بالإضافة إلى القروض المذكورة أعلاه، يقدم صندوق النقد الدولي أيضًا مساعدات مالية طارئة من خلال أدوات مصممة للاستجابة السريعة للأزمات

١. **أداة التمويل السريع**: توفر هذه الأداة مساعدة مالية طارئة لجميع الدول الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات نتيجة كوارث طبيعية أو نزاعات أو صدمات اقتصادية. وتعد الأداة غير ميسرة، مما يعني أنها تخضع لأسعار فائدة مرتبطة بالسوق، وهي متاحة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. تقدم أداة التمويل السريع صرفًا سريعًا مع شروط مخففة، ومن المتوقع سدادها خلال فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. ومع ذلك، تفضل الدول ذات الدخل المنخفض غالبًا **أداة الائتمان السريع**، والتي تعتبر ميسرة بأسعار فائدة منخفضة أو معدومة، على الرغم من إمكانية اختيار أداة التمويل السريع عند الحاجة إلى دعم أسرع وأكثر مرونة وعندما يكون برنامج اقتصادي شامل غير ممكن.

٢. **الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون** يقدم منحًا لتخفيف الديون للبلدان الأكثر فقرًا والأشد ضعفًا المتضررة من الكوارث الطبيعية الكارثية أو الأزمات الصحية العامة. تم إنشاؤه في عام 2015 ليحل محل صندوق تخفيف الديون بعد الكوارث، وكان يهدف في البداية إلى مساعدة البلدان المتأثرة بأزمات مثل تفشي الإيبولا، ثم توسع لاحقًا لتقديم إغاثة عاجلة خلال جائحة كوفيد-19. يدعم هذا الصندوق البلدان منخفضة الدخل المؤهلة من خلال تغطية مدفوعات خدمة ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي مؤقتًا، مما يمكّنها من تركيز مواردها على الاحتواء والتعافي وإدارة احتياجات ميزان المدفوعات الاستثنائية.

أخيرًا، قام صندوق النقد الدولي في عام 2022 بتقديم **الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة** بهدف معالجة التحديات الهيكلية طويلة الأجل التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي، مثل التغير المناخي، والتأهب للأوبئة، وغيرها من المخاطر المتعلقة بالاستدامة. يوفر هذا الصندوق دعمًا ماليًا للدول منخفضة الدخل والدول ذات الدخل المتوسط المعرضة للخطر، بهدف مساعدتها على بناء قدرات الصمود أمام الأزمات المستقبلية وتحقيق نمو مستدام.

يقدم الصندوق قروضا ميسرة للدول منخفضة الدخل والدول المتوسطة المعرضة للمخاطر، بينما تتوفر القروض غير الميسرة للدول ذات الاقتصادات المتقدمة. وتُصمم شروط التمويل ضمن هذا الصندوق لتحقيق التحولات طويلة الأمد، حيث تتاح القروض لفترة تصل إلى 20 عامًا، مع فترة سماح تصل إلى 10 سنوات ونصف. وبالتالي، يعد صندوق الصلابة والاستدامة أداة ذات صلة للدول في المنطقة العربية التي تواجه مخاطر متعلقة بتغير المناخ أو تحديات هيكلية أخرى.

يعمل الصندوق بالتكامل مع برامج الإقراض الأخرى التي يقدمها صندوق النقد الدولي، مثل **برنامج التسهيل الممدد** أو **برنامج التسهيل الائتماني الممدد**، لدعم استراتيجيات إصلاح شاملة تهدف إلى تحقيق الصمود والاستقرار على المدى الطويل.

٢. **مراقبة التطورات الاقتصادية**

من الأدوار الأساسية لصندوق النقد الدولي دوره في مراقبة الاقتصاديات، حيث يتيح هذا الدور للصندوق متابعة الوضع المالي والاقتصادي للدول الأعضاء بشكل مستمر. من خلال هذه المراقبة، يقيم الصندوق المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي، والتضخم، وإدارة سعر الصرف، والديون العامة، وتعرض القطاع المالي للمخاطر، ويقدم توصيات للسياسات لمساعدة الدول في مواجهة هذه المخاطر.

المادة الرابعة

تعد عملية التشاور بموجب المادة الرابعة جوهر عملية مراقبة صندوق النقد الدولي، وهي إلزامية بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق. تطلب هذه المادة من الدول الأعضاء إجراء مراجعات سنوية، يقوم خلالها الصندوق بتقييم الجوانب الرئيسية لصحة الاقتصاد الوطني، بما في ذلك السياسات المالية، والسياسة النقدية، وممارسات سعر الصرف، واستقرار القطاع المالي، وآفاق النمو الاقتصادي العام. من خلال هذه المشاورات، يقدم الصندوق نصائح سياسية مخصصة، مسلطًا الضوء على المجالات التي قد تشكل مخاطر على الاستقرار الداخلي أو الأسواق المالية الدولية. كما تتضمن هذه المشاورات غالبًا مناقشات مع منظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المحليين، والوكالات الحكومية، مما يوفر منصة لتفاعل أوسع حول الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

يخضع كل عضو لهذه المشاورات إما سنويًا أو كل عامين. وفي حالات الأزمات المالية الحادة، تجرى المشاورات بوتيرة أعلى. خلال المشاورات، يقوم فريق صندوق النقد الدولي، الذي يضم أفرادًا من مختلف الإدارات، بمراجعة الأداء الاقتصادي للدولة والتفاعل مع السلطات الحكومية (وأحيانًا المجتمع المدني) لتقديم تقييم شامل. وتنتج عن هذه المراجعات تقارير مفصلة تسلط الضوء على نصائح الصندوق بشأن قضايا مثل السياسات المالية، والسياسة النقدية، وإدارة الديون الخارجية. يتم نشر هذه التقارير للجمهور، مما يوفر رؤى قيمة حول موقف الصندوق من الحالة الاقتصادية للدولة، ويسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتفاعل مع هذه النتائج للدعوة إلى سياسات أكثر شمولية اجتماعيًا، حيث تمنح هذه المشاورات فهمًا لما قد تبدو عليه البرامج المحتملة لصندوق النقد الدولي. كما توفر المشاورات رؤى حول القروض السياسية المستقبلية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تتعاون المؤسستان في مجالات مثل الإصلاحات الهيكلية، وحاليًا، في مجال الحماية الاجتماعية. وهذا يجعل من الضروري أن تتابع منظمات المجتمع المدني هذه التقارير لتوقع التحولات في السياسات والدعوة وفقًا لذلك.

تحليل استدامة الديون

من الأدوات الهامة ضمن إطار مراقبة صندوق النقد الدولي هي **تحليل استدامة الديون**، الذي يقيّم ما إذا كانت مستويات ديون الدولة مستدامة على المدى الطويل ويقيس مخاطر تعرضها لضائقة الديون—أي احتمال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما قد يؤدي إلى التعثر أو ضغوط مالية شديدة. يُعد التحليل أداة أساسية في الكشف عن مواطن الضعف في هيكل الديون للدولة، ويوجه توصيات صندوق النقد بشأن السياسات المالية والاقتصادية. ويُستخدم التحليل سواءً في مراقبة الديون أو في سياق برامج الصندوق المدعومة، لتحديد ما إذا كانت الدولة بحاجة إلى إعادة هيكلة الديون أو الإعفاء منها أو الحصول على دعم مالي إضافي. ومن خلال فهم قدرة الدولة على إدارة التزاماتها دون اتخاذ إجراءات مالية مدمرة، يسهم التحليل في تشكيل التوصيات السياسية الأوسع التي يقدمها الصندوق.

تم تصميم إطار استدامة الديون في صندوق النقد الدولي ليتناسب مع أنواع مختلفة من الاقتصاديات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للدول منخفضة الدخل، يساعد هذا الإطار على ضمان أن التمويل التفضيلي لا يؤدي إلى أعباء ديون مفرطة، بينما يركز في الدول متوسطة الدخل على ضمان أن الوصول إلى التمويل القائم على السوق لا يؤدي إلى مستويات ديون غير مستدامة. في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تواجه العديد من الدول أعباء ديون عامة مرتفعة، يلعب التحليل دورًا في توجيه تعديلات السياسات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي دون التضحية بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فهو لا يخلو من الانتقادات التي سيتم تناولها في أدوات أخرى.

إلى جانب تقييمات الدول الفردية، يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة متعددة الأطراف عبر متابعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية والإقليمية. وتوفر تقارير مثل **آفاق الاقتصاد العالمي**، و**تقرير الاستقرار المالي العالمي**، وتحديثات الاقتصاد الإقليمية رؤى شاملة حول وضع الاقتصاد العالمي والمخاطر الأساسية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي. تعد هذه التقارير مفيدة ليس فقط لصناع السياسات ولكن أيضًا لمنظمات المجتمع المدني والباحثين الذين يحتاجون إلى فهم ديناميكيات المالية العالمية وتأثيراتها المحتملة على دول معينة.

كيفية الوصول إلى الوثائق

للوصول إلى تقارير صندوق النقد الدولي الخاصة ببلدك، مثل تقارير مشاورات المادة الرابعة، ابدأ بزيارة صفحة "معلومات الدول" على موقع صندوق النقد الدولي. من هناك، يمكنك إما اختيار بلدك من القائمة أو استخدام شريط البحث للعثور بسرعة على الصفحة ذات الصلة. بمجرد الوصول إلى صفحة بلدك، انتقل إلى أقسام مثل "نظرة عامة" أو "بيانات البلد"، حيث ستجد معلومات رئيسية مثل أحدث مشاورات المادة الرابعة، وتقرير البلد، والملخصات التنفيذية. توفر هذه الأقسام عادة روابط مباشرة إلى الوثائق المهمة، مثل تقارير الموظفين وتقييمات صندوق النقد الأخرى. يمكنك من خلال النقر على هذه الروابط عرض الملخصات أو تنزيل التقارير الكاملة بصيغة PDF.

٣. بناء القدرات والمساعدة الفنية

كجزء من تأثيره الأوسع على السياسات الاقتصادية، يقدم صندوق النقد الدولي أيضًا بناء القدرات والمساعدة الفنية للدول الأعضاء، بهدف تحسين قدرتها على إدارة المالية العامة، والسياسات النقدية، وهياكل الحوكمة. وبينما يتم تقديم هذا الدعم كجهد لتعزيز الإدارة الاقتصادية، ينبغي على منظمات المجتمع المدني فهم كيفية دمج هذه المساعدة ضمن البرامج والسياسات الأوسع لصندوق النقد، خاصة عندما ترتبط بإصلاحات مالية قد يكون لها تبعات اجتماعية.

غالبًا ما تستهدف المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي مجالات رئيسية مثل إصلاح الضرائب، وإدارة المالية العامة، وعمليات البنوك المركزية. ويتم ذلك من خلال مزيج من التدريب، وتقديم المشورة السياسية، والدعم المباشر، بهدف تحسين كفاءة وشفافية الحوكمة الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات عادةً ما تأتي ضمن إطار أولويات السياسات الأوسع لصندوق النقد الدولي، مثل تقليص العجز المالي وإدارة الديون. فعلى سبيل المثال، قد يركز الدعم الفني على زيادة إيرادات الضرائب في الدولة، ولكن ذلك قد يشمل تنفيذ أنظمة ضريبية تؤثر بشكل غير متناسب على الشرائح ذات الدخل المنخفض، كزيادة ضريبة القيمة المضافة أو توسيع قاعدة الضرائب دون معالجة مسألة عدم المساواة في الثروة.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما ترافق مبادرات بناء القدرات التي يقدمها الصندوق برامج الإقراض الخاصة به. فعندما تقترض دولة بموجب اتفاقيات صندوق النقد الدولي مثل **التسهيل الائتماني الممدد** أو **اتفاق الاستعداد الائتماني**، قد يتم تقديم المساعدة الفنية لمساعدة الحكومات على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. يشمل ذلك تعزيز قدرتها على إدارة الديون العامة أو تبسيط الخدمات العامة، لضمان أن تتمكن الدولة من تحقيق الأهداف المالية والسياسية المتفق عليها كجزء من شروط الصندوق للإقراض.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، تلقت العديد من الدول مساعدات فنية كبيرة من الصندوق، خصوصًا في إدارة المالية العامة، وتحسين هياكل الحوكمة، وإصلاح الأنظمة المالية. وقد ساعدت هذه المساعدة الفنية الحكومات في المنطقة على تعزيز قدراتها المؤسسية، لكن من المهم أن تقوم منظمات المجتمع المدني بمتابعة كيفية تأثير هذه الإصلاحات على الخدمات العامة، وما إذا كانت تولي الأولوية للرعاية الاجتماعية بجانب الاستقرار الاقتصادي.